أداء قطاع البنوك في دول مجلس التعاون الخليجي – الربع الرابع من العام 2022 **مارس 2023**

صافي هامش الفائدة للبنوك الخليجية يتخطى 3 في المائة على خلفية ارتفاع أسعار الفائدة...

أدى ارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة واتباع معظم البنوك المركزية في دول مجلس التعاون الخليجي لنفس النهج تقريباً خلال العام 2022 إلى ارتفاع صافي هامش الفائدة لقطاع البنوك الخليجية. إذ تخطى متوسط صافي هامش الفائدة لبنوك دول مجلس التعاون الخليجي أعلى مستوياته المسجلة في عدة سنوات ووصل إلى أكثر من 3 في المائة خلال الربع الرابع من العام 2022، وإن كان ذلك يعكس جزئياً ارتفاع أسعار الفائدة، حيث تم رفع الجزء الأكبر منها خلال النصف الثاني من العام. *وسجلت البنوك السعودية أعلى متوسط لصافي هامش الفائدة بنسبة 3.2 في المائة خلال هذا الربع، تبعتها البنوك الإماراتية والقطرية بهوامش أعلى من 3 في المائة. كما انعكس ارتفاع الهوامش على أداء العائد على الائتمان (صافي دخل الفوائد مقابل إجمالي القروض) لقطاع البنوك الخليجية الذي وصل أيضاً إلى أعلى مستوياته المسجلة في عدة فترات ربع سنوية بنسبة 4 في المائة خلال الربع الرابع من العام 2022 مقابل 3.7 في المائة في الربع الثالث من العام 2022.*

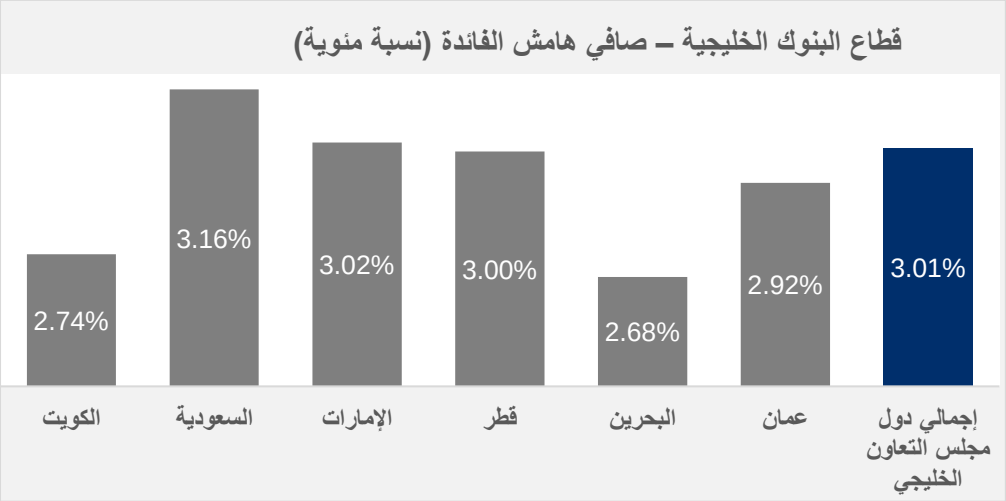

المصدر: رويترز وبحوث كامكو إنفست

وظل صافي ربح قطاع البنوك الخليجية ثابتاً على أساس ربع سنوي ولم يشهد تغيراً يذكر، إذ بلغ 11.4 مليار دولار أمريكي، بما يتسق مع أداء الربع الذي سبق. وجاءت تلك النتائج على الرغم من ارتفاع صافي إيرادات الفوائد وإيرادات غير الفوائد خلال الربع مع وصول إجمالي إيرادات البنوك إلى مستوى قياسي جديد بلغ 28.0 مليار دولار أمريكي. إلا أن نمو الأرباح قابله ارتفاع المصاريف التشغيلية وكذلك تزايد المخصصات في الربع الرابع من العام 2022.

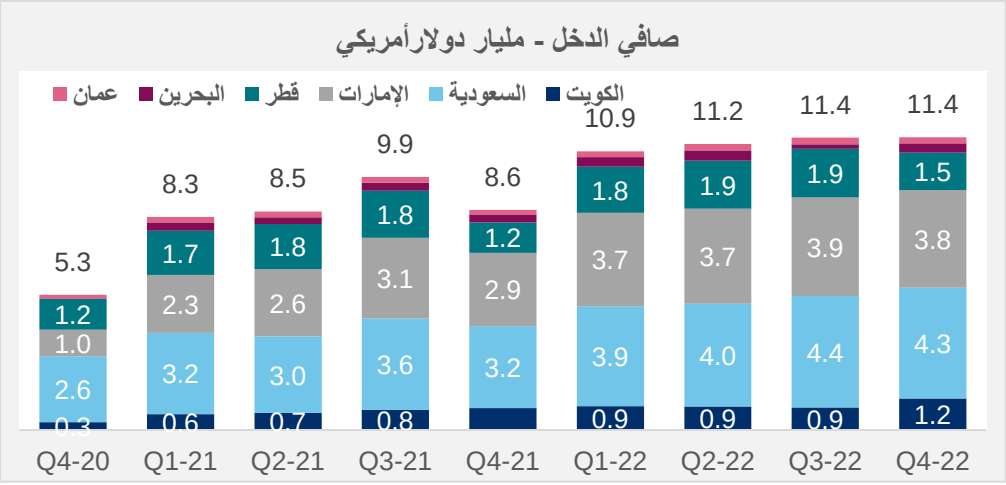

المصدر: رويترز وبحوث كامكو إنفست

كما ظل اجمالي القروض في دول مجلس التعاون الخليجي قويا خلال هذا الربع. حيث كشفت بيانات البنك المركزي عن تسجيل البنوك القطرية أقوى معدل لنمو القروض خلال الربع الرابع من العام 2022 بينما شهدت البنوك البحرينية والإماراتية تراجعاً هامشياً. ***كما***

كشفت البيانات الخاصة بالبنوك المدرجة تسجيلها لنمو، إذ وصل إجمالي قيمة القروض التي قدمتها البنوك الخليجية إلى مستوى قياسي جديد بقيمة 1.87 تريليون دولار أمريكي، بنمو بلغت نسبته 3.2 في المائة أو ما يعادل 57.5 مليار دولار أمريكي خلال هذا الربع. وشهد صافي القروض المتعثرة نمواً أقل قليلاً بنسبة 2.8 في المائة خلال الربع نتيجة لارتفاع المخصصات المحتجزة خلال الربع الرابع من العام 2022.

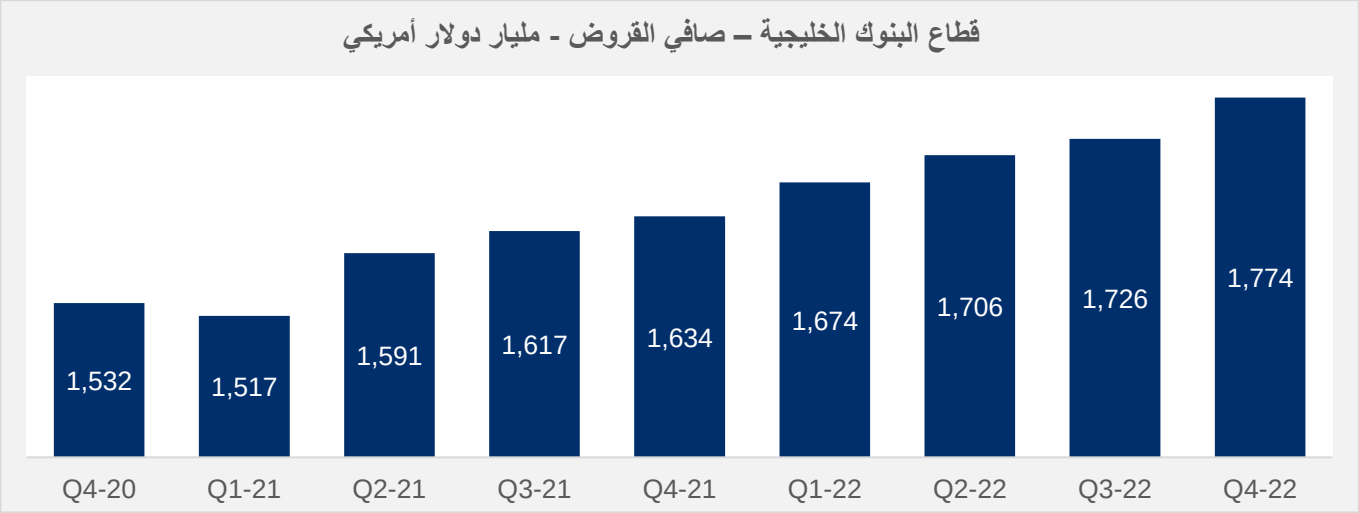

المصدر: رويترز وبحوث كامكو إنفست

وعادت ودائع العملاء لتسجيل نمواً قوياً مرة أخرى خلال الربع الرابع من العام 2022 بعد تراجع معدلات النمو خلال الربع السابق الذي وصل إلى أدنى المستويات المسجلة منذ ستة أرباع. وبلغ النمو الإجمالي لودائع العملاء على أساس ربع سنوي 2.5 في المائة، وصولاً إلى 2.2 تريليون دولار أمريكي بنهاية الربع الرابع من العام 2022. وكان التغيير على أساس ربع سنوي لودائع العملاء واسع النطاق، حيث اقتصر تسجيل تراجع هامشي على البنوك البحرينية فقط خلال الربع، بينما سجلت معظم الدول الأخرى نمواً. ***وتمثل الأثر الصافي للنمو القوي لعمليات الإقراض ونمو ودائع العملاء بوتيرة أقل قليلاً في نمو نسبة القروض إلى الودائع في دول مجلس التعاون الخليجي بنهاية الربع الرابع من العام 2022 بمقدار 30 نقطة أساس. بالإضافة إلى ذلك، فإنه على الرغم من هذا النمو، ظلت النسبة دون مستوى 80 في المائة، والتي تعتبر من أدنى المستويات المسجلة على أساس ربع سنوي، إذ وصلت إلى 79.3 في المائة.***

أبرز النقاط – قطاع البنوك الخليجية

يشمل هذا التقرير تحليل البيانات المالية التي تم الإعلان عنها من قبل 58 بنكاً مدرجاً في بورصات دول مجلس التعاون الخليجي عن فترة الربع الرابع من العام 2022. ويتضمن هذا التقرير تجميع البيانات المصرفية الفردية على مستوى كل دولة منفردة. وتتضمن أبرز الملاحظات الرئيسية بناء على تحليل أحدث البيانات المالية على أساس ربع سنوي لقطاع البنوك الخليجية النقاط التالية:

تأثير محدود لأزمة البنوك العالمية...

من المتوقع أن يشهد قطاع البنوك الخليجية بصفة عامة تأثيراً محدوداً غير مباشر نتيجة لأزمة البنوك التي تشهدها حالياً الولايات المتحدة وأوروبا. وتأثرت أسهم البنوك على مستوى العالم والمنطقة بصفة خاصة على خلفية مخاوف من انتشار عدوى تلك الأزمة بعد انهيار بنك سيليكون فالي الذي يعد أكبر انهيار تشهده البنوك منذ الأزمة المالية العالمية في العام 2008. إلا أن هذا الانهيار لم ينتج عنه سوى تأثير هامشي والذي أقتصر فقط على تعرض البنوك الإماراتية بقدر محدود، في حين لم تتأثر معظم الدول الخليجية

الأخرى. وكان الجزء الأكبر من التعرض من مختلف الشركات الناشئة وشركات رأس المال الاستثماري التي لديها حسابات مع بنك سيليكون فالي والتي قد تتعامل الآن مع غيره من البنوك المحلية تحت رقابة متزايدة. كما أعلنت العديد من البنوك المركزية في المنطقة أن البنوك لديها انكشاف محدود على بنك سيليكون فالي. وأوضح تقرير صادر عن وكالة ستاندرد أند بورز أنه من بين 19 بنكاً خليجياً تقوم الوكالة بتقييم تصنيفها الائتماني، أن 4.6 في المائة من أصول البنوك الخليجية و2.3 في المائة من مطلوباتها تتركز في الولايات المتحدة بنهاية العام 2022. وذكر التقرير أن البنوك الخليجية عادة ما يكون لديها أنشطة ائتمانية محدودة في الولايات المتحدة ويتم استثمار معظم الأصول التي تحتفظ بها هذه البنوك في أدوات ذات جودة ائتمانية عالية أو أدوات حكومية.

أما من حيث الانكشاف على بنك كريدي سويس، فقد تركز النصيب الأكبر من التأثير على حاملي سندات المستوى الأول الإضافية (AT1) الصادرة عن البنك والتي تم شطبها بالكامل بقيمة تصل إلى نحو 17 مليار دولار أمريكي. كما تأثر سوق سندات المستوى الأول نتيجة لأن الحصول على التمويل الإضافي لقطاع البنوك العالمية أصبح أيضاً أكثر صعوبة من هذا السوق. وفيما يتعلق بمساهمي بنك كريدي سويس في دول مجلس التعاون الخليجي، كان البنك الأهلي السعودي قد استحوذ على حصة بنسبة 9.9 في المائة في البنك أواخر العام الماضي مقابل 1.5 مليار دولار أمريكي. وبعد استحواذ مجموعة يو بي اس، قيل إن هذه الحصة تساوي 280 مليون دولار أمريكي، وفقاً لتقرير صادر عن ماركت واتش. كما صرح البنك الأهلي السعودي في بيانه الأخير إن أزمة بنك كريدي سويس لن تؤثر على خطط نمو البنك. ووفقاً للبيان، كان التأثير على نسبة كفاية رأس المال للبنك الأهلي السعودي حوالي 35 نقطة أساس بعد عملية الاستحواذ التي قامت بها مجموعة يو بي اس ولا يوجد تأثير متوقع على ربحية البنك.

بالإضافة إلى ذلك، ما تزال الميزانية العمومية لقطاع البنوك الخليجية قوية بصفة عامة وذلك بفضل مستويات التمويل الجيدة وتجاوز معدلات كفاية رأس المال الحد الأدنى للمستويات الرقابية المطلوبة. وتعتبر ودائع العملاء هي مصدر التمويل الرئيسي لبنوك المنطقة، وما تزال مستويات الودائع مستقرة على الرغم من العديد من التقلبات التي شهدتها الأسواق المالية الدولية.

نمو نشاط الإقراض عند أعلى مستوياته المسجلة خلال ست فترات ربع سنوية في الربع الرابع من العام 2022...

استمر نمو نشاط الإقراض في دول مجلس التعاون الخليجي قوياً خلال الربع الرابع من العام 2022 مما أدى إلى ارتفاع دفاتر القروض بنهاية الربع. وبلغ إجمالي القروض 1.87 تريليون دولار أمريكي، بنمو بلغت نسبته 3.2 في المائة على أساس ربع سنوي وبنسبة 8.9 في المائة على أساس سنوي، بدعم رئيسي من النمو القوي الذي شهدته كافة دول مجلس التعاون الخليجي، باستثناء انخفاض هامشي شهدته البنوك البحرينية. وسجلت البنوك الكويتية أقوى معدل نمو للقروض على أساس ربع سنوي، فيما يعزى بصفة رئيسية لاستحواذ بيت التمويل الكويتي على البنك الأهلي المتحد وما نتج عن ذلك من ضم المحفظة الائتمانية المجمعة للبنكين. وتبعتها البنوك القطرية بتسجل إجمالي القروض لنمو بنسبة 3.2 في المائة ليصل إلى 603 مليار دولار أمريكي بعد أن نمت القروض المقدمة من أربعة من أصل سبعة بنوك مدرجة في البورصة القطرية على أساس ربع سنوي. وكان اتجاه صافي القروض مماثلاً، حيث أبلغت البنوك المدرجة في كافة دول مجلس التعاون الخليجي عن ارتفاع صافي القروض على أساس ربع سنوي بنهاية الربع الرابع من العام 2022، باستثناء البنوك البحرينية التي سجلت انخفاضاً بنسبة 0.3 في المائة. وبلغ صافي القروض بنهاية الربع الأول من العام 1.77 تريليون دولار أمريكي، أي بنمو بلغت نسبته 2.8 في المائة أو ما يعادل نحو 48.7 مليار دولار أمريكي.

بيانات البنوك المركزية تكشف عن نمو قوي للائتمان في دول مجلس التعاون الخليجي

ظل نمو الائتمان في دول مجلس التعاون الخليجي قوياً خلال الربع الرابع من العام 2022 على الرغم من ارتفاع أسعار الفائدة، مما يشير إلى قوة النشاط الاقتصادي وثقة الأعمال في المنطقة. وأظهرت بيانات نشاط التصنيع الصادرة عن وكالة بلومبرج (استبيانات ماركت الاقتصادية) ارتفاع قراءة مؤشر مديري المشتريات إلى أعلى مستوياتها المسجلة مؤخراً في السعودية، إذ وصلت قراءة

المؤشر إلى 59.8 نقطة في فبراير 2023، في حين وصلت قراءة المؤشر في الإمارات وقطر إلى 54.3 و51.9 نقطة، على التوالي. وكشفت بيانات البنك المركزي الخاصة بنمو الائتمان في المنطقة ارتفاع أنشطة الإقراض على أساس ربع سنوي لكافة البنوك المركزية الإقليمية باستثناء البحرين التي سجلت انخفاضاً بنسبة 2.2 في المائة والإمارات التي سجلت انخفاضاً هامشياً بنسبة 0.2 في المائة.

كشفت بيانات البنك المركزي وبعد شهور من النشاط الهامشي، سجلت البنوك القطرية أكبر معدل نمو لأنشطة الإقراض في الربع الرابع من العام 2022 بنسبة 3.5 في المائة مقابل انخفاض أنشطة الإقراض خلال الربع السابق. وواصلت السعودية تسجيل نمو قوي خلال الربع بنسبة 1.4 في المائة، وذلك على الرغم من تراجع وتيرة النمو بشكل كبير والذي كان أقل معدل يتم تسجيله منذ يونيو 2019. كما كان النمو بالنسبة للبنوك الكويتية متواضعا، إذ وصل إلى 0.9 في المائة على أساس ربع سنوي وكان أقل معدل نمو يتم تسجيله منذ الربع الرابع من العام 2020، في حين سجل نمو الائتمان الذي أعلن عنه البنك المركزي العماني 1.2 في المائة في الربع الرابع من العام 2022. وبلغ إجمالي قيمة التسهيلات الائتمانية في قطر 1.3 تريليون ريال قطري بنهاية الربع الرابع من العام 2022 بدعم رئيسي من نمو الائتمان المقدم للقطاع العقاري بنسبة 9.0 في المائة، تبعه نمو ائتمان قطاع الخدمات والقطاع العام بنسبة 5.5 في المائة و 5.4 في المائة، على التوالي. وقابل ذلك تراجع الائتمان المقدم للقطاع الصناعي (-4.4 في المائة) والاستهلاكي (-2.5 في المائة) مما أثر سلباً على النمو الإجمالي للائتمان المحلي. وكشفت البيانات الصادرة عن البنك المركزي السعودي نمو القروض المقدمة لقطاعات المرافق والخدمات الصحية والنقل والاتصالات والتمويل والعقارات وهو الأمر الذي قابله انخفاض الإقراض المقدم لقطاع الصناعات التحويلية والتصنيع والزراعة وصيد الأسماك. وكان الاتجاه في عمان إيجابياً إلى حد كبير، إلا أن التراجع الحاد بنسبة 4.5 في المائة في الإقراض المقدم لقطاع التعدين واستغلال المحاجر أثر سلباً على النمو الإجمالي للإقراض.

الودائع تعاود ارتفاعها مرة أخرى بعد تسجيلها لنمو متواضع في الربع الثالث من العام 2022...

استمر نمو إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك المدرجة في البورصات الخليجية خلال الربع الرابع من العام 2022 ليصل الإجمالي إلى مستوى قياسي جديد بلغ 2.2 تريليون دولار أمريكي. ووصل معدل النمو على أساس ربع سنوي إلى 2.5 في المائة مقارنة بأدنى مستوياته المسجلة في ست فترات ربع سنوية بنسبة 1.0 في المائة خلال الربع السابق، وبما يتسق مع متوسط النمو المسجل خلال الأرباع العشرة السابقة البالغ نسبته 2.4 في المائة. ويعكس ارتفاع الودائع تزايد المودعين الباحثين عن الدخل المرتفع بعد ارتفاع أسعار الفائدة التي تقدمها البنوك الخليجية في سياق اتباع البنوك المركزية لسياسة التشديد النقدي لمجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بهدف كبح جماح التضخم. وتراجعت ودائع البنوك البحرينية مرة أخرى خلال الربع بنسبة 0.9 في المائة - بينما أظهرت البنوك المدرجة في الإمارات وعمان اتجاهات ثابتة. من جهة أخرى، أظهرت البنوك القطرية المدرجة نمواً قوياً بنسبة 3.1 في المائة خلال هذا الربع، إذ بلغ إجمالي قيمة ودائع العملاء 405 مليار دولار أمريكي. من جهة أخرى، واصلت السعودية الاستحواذ على أكبر حصة من ودائع العملاء في دول مجلس التعاون الخليجي بقيمة 691 مليار دولار أمريكي بعد أن سجلت نمواً بنسبة 0.2 في المائة على أساس ربع سنوي خلال الربع الرابع من العام 2022.

نسبة القروض إلى الودائع تسجل نمواً هامشياً لكنها تظل أقل من 80 في المائة...

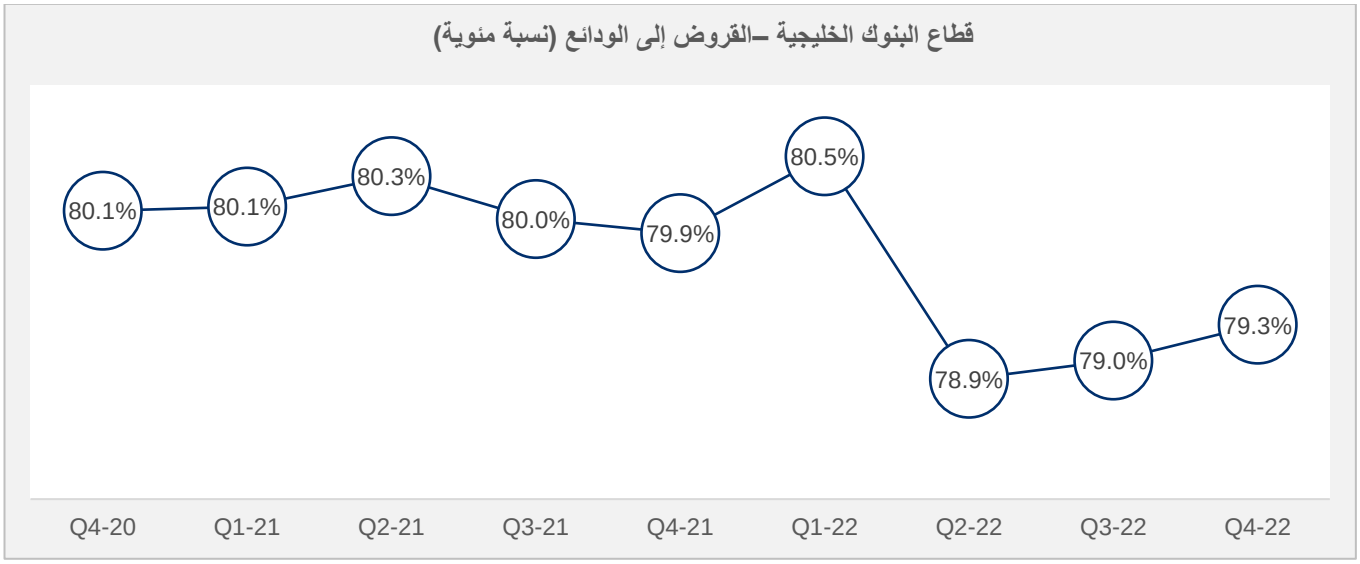

المصدر: رويترز وبحوث كامكو إنفست

ظلت النسبة الإجمالية للقروض إلى الودائع لقطاع البنوك الخليجية دون مستوى 80 في المائة للربع الثالث على التوالي بنهاية الربع الرابع من العام 2022 لتصل إلى 79.3 في المائة على خلفية تراجع هذا المعدل بالنسبة للكويت وقطر بمعدل تخطى نمو بقية الأسواق. وعلى مستوى كل دولة على حدة، سجلت البنوك المدرجة في الإمارات مرة أخرى أدنى نسبة قروض إلى الودائع بنسبة 70.7 في المائة، بتحسن هامشي فقط مقارنة بالربع السابق. وسجلت البنوك العمانية أقوى نمو خلال الربع بزيادة 170 نقطة أساس، إذ بلغت النسبة 93.9 في المائة، الأعلى على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي خلال الربع الرابع من العام 2022. وجاءت البنوك السعودية المدرجة في المرتبة الثانية بمعدل نمو بلغ 110 نقطة أساس لتصل إلى نسبة 85.5 في المائة، فيما تعد من أعلى المستويات المسجلة في المملكة وثالث أعلى نسبة في دول مجلس التعاون الخليجي بعد عمان وقطر.

مخصصات خسائر القروض ما يزال مرتفعاً عند أعلى مستوياته المسجلة في أربعة أرباع...

ظل إجمالي مخصصات خسائر القروض للبنوك المدرجة في البورصات الخليجية مرتفعاً في الربع الرابع من العام 2022 بوصولها إلى 3.3 مليار دولار أمريكي، فيما يعد أعلى مستوى يتم تسجيله في أربع فترات ربع سنوية. ويعكس ارتفاع المخصصات بنسبة 1.8 في المائة أو ما يعادل 0.1 مليار دولار أمريكي بصفة رئيسية ارتفاع

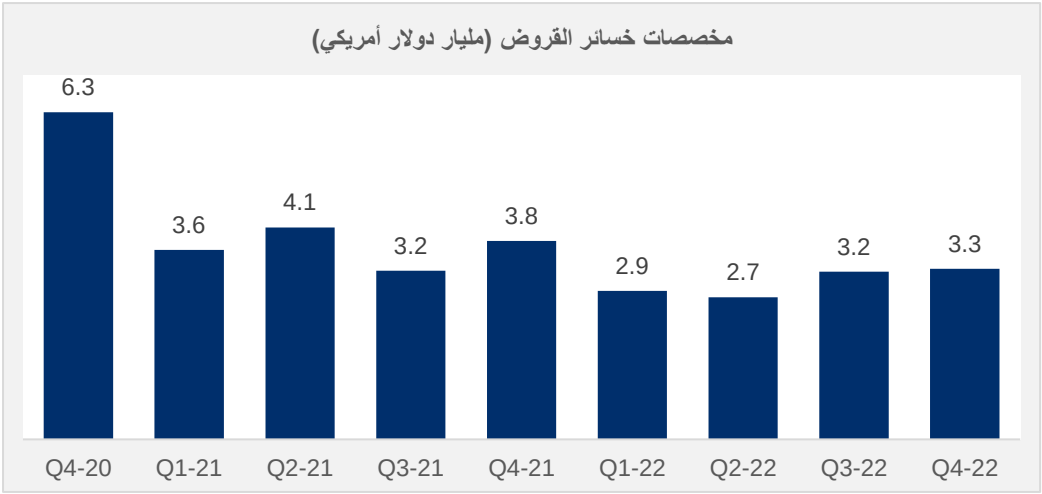

المصدر: رويترز وبحوث كامكو إنفست

المخصصات المحتجزة من قبل البنوك المدرجة في الإمارات وقطر والسعودية وعمان، وهو الأمر الذي قابله تراجع حاد لقيمة المخصصات التي احتجزتها البنوك في الكويت والبحرين. ومن بين 58 بنكاً مدرجاً قمنا بتحليلها، أعلن 33 بنكاً عن احتجاز مخصصات أعلى خلال هذا الربع بينما انخفضت مخصصات 25 بنكاً على أساس ربع سنوي. وسجل بنك الإمارات دبي الوطني مرة أخرى أكبر زيادة مطلقة في المخصصات خلال هذا الربع بقيمة 142.4 مليون دولار أمريكي لتصل إلى 517.9 مليون دولار أمريكي، يليه البنك السعودي للاستثمار وبنك قطر الوطني بزيادة قدرها 106.0 مليون دولار أمريكي و 87.5 مليون دولار أمريكي، وفقاً لبيانات رفينيتيف أيكون. بالإضافة إلى ذلك، كانت خمسة من ضمن عشرة بنوك التي شهدت أعلى معدل نمو للمخصصات المحتجزة على أساس ربع سنوي من دولة الإمارات. وانعكس ذلك أيضاً على المستوى الكلي لكل دولة على حدة، حيث أظهرت المخصصات المحتجزة من قبل البنوك المدرجة في الإمارات أكبر زيادة بنسبة 40.2 في المائة على أساس ربع سنوي لتصل إلى 1.23 مليار دولار أمريكي بنهاية الربع الرابع من العام 2022. وجاءت البنوك القطرية في المرتبة الثانية بمخصصات إجمالية قدرها 1.12 مليار دولار أمريكي بعد أن سجلت زيادة ربع سنوية بنسبة 16.4 في المائة.

إجمالي الإيرادات يرتفع إلى مستوى قياسي جديد في الربع الرابع من العام 2022...

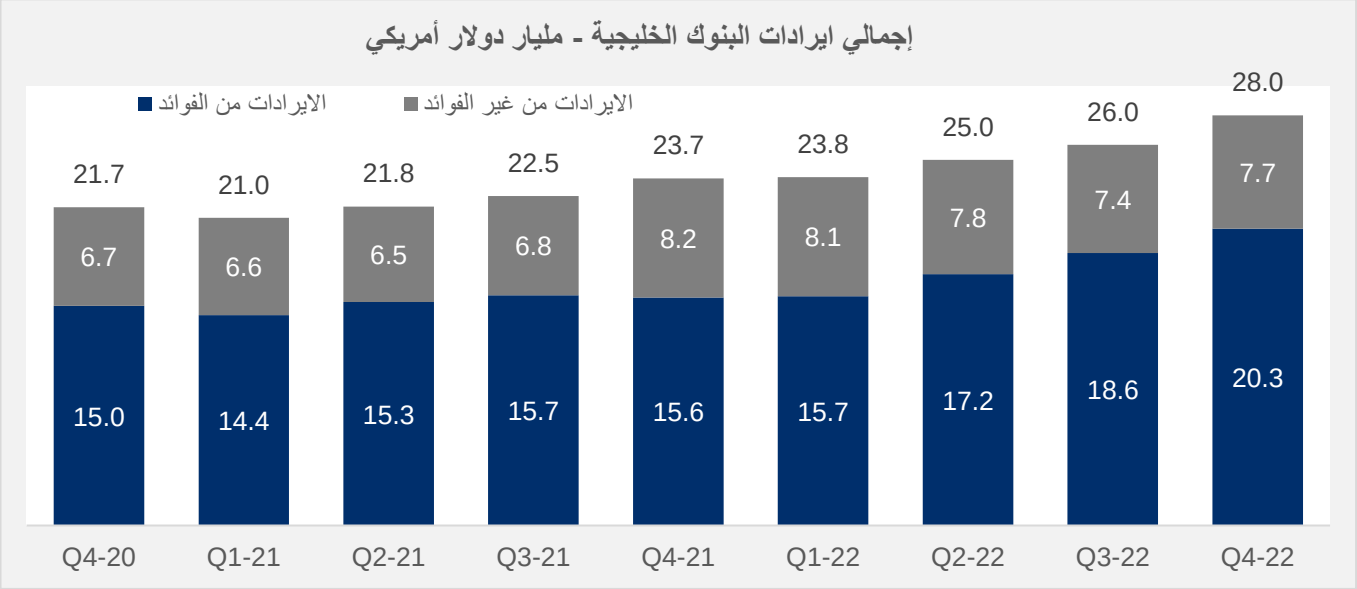

المصدر: رويترز وبحوث كامكو إنفست

واصل إجمالي إيرادات البنوك المدرجة في دول مجلس التعاون الخليجي تسجيل نمواً قوياً في الربع الرابع من العام 2022. إذ ارتفعت الإيرادات الإجمالية بنسبة 7.7 في المائة على أساس ربع سنوي لتصل إلى 28.0 مليار دولار أمريكي مقابل 26.0 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2022. ويعزى النمو على أساس ربع سنوي إلى تحسن واسع النطاق للإيرادات عبر دول مجلس التعاون الخليجي خلال هذا الربع، باستثناء البنوك البحرينية. وكانت الزيادة مدفوعة بصفة رئيسية بارتفاع أسعار الفائدة في دول مجلس التعاون الخليجي بعد أن قامت البنوك المركزية في المنطقة برفع أسعار الفائدة في أعقاب قيام مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي برفع أسعار الفائدة. ونتيجة لذلك، ارتفع صافي إيرادات الفوائد بنسبة 8.9 في المائة ليصل إلى 20.3 مليار دولار أمريكي، فيما يعد من أعلى المعدلات المسجلة لقطاع البنوك الخليجية. وشهد صافي إيرادات الفوائد نمواً بصفة عامة، إذ شهدت البنوك الإماراتية نمواً بمعدلات ثنائية الرقم بنسبة 17.8 في المائة، تليها البنوك الكويتية والسعودية، على التوالي. من جهة، أخرى، نمت إيرادات غير الفوائد خلال هذا الربع وسجلت زيادة ربع سنوية بنسبة 4.6 في المائة لتصل إلى 7.7 مليار دولار أمريكي.

تسجيل صافي هامش الفائدة لنمو قوي يصل إلى أكثر من 3.0 في المائة...

أدى الارتفاع الجيد لصافي إيرادات الفوائد خلال هذا الربع بالإضافة إلى زيادة هامشية نسبياً للأصول المدرة للدخل إلى ارتفاع صافي هامش الفائدة لقطاع البنوك الخليجية ككل. وبلغ صافي هامش الفائدة أحد أعلى المستويات المسجلة لقطاع البنوك الخليجية ككل بنسبة 3.01 في المائة على خلفية الارتفاعات الأخيرة لأسعار الفائدة. وجاءت البنوك المدرجة في البورصات الإماراتية في الصدارة من حيث تسجيلها لأعلى نسبة تحسن لمعدلات صافي هامش الفائدة لهذا الربع بزيادة قدرها 26 نقطة أساس لتصل إلى أكثر من 3.0 في المائة للمرة الأولى في الآونة الأخيرة بوصولها إلى 3.02 في المائة. وجاءت البنوك الكويتية والقطرية في المرتبة التالية بزيادة قدرها 12 نقطة أساس لكلا منهما، إذ بلغ صافي هامش الفائدة 2.74 في المائة و 3.0 في المائة، على التوالي. واحتفظت البنوك السعودية بأعلى مستوى من صافي هامش الفائدة والذي بلغ 3.16 في المائة خلال الربع الرابع من العام 2022، بزيادة قدرها 6 نقاط أساس مقارنة بالربع الثالث من العام 2022.

في ذات الوقت، من المتوقع أن يكون للارتفاع الكبير الذي شهدته أسعار الفائدة من قبل مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي على مدار العام 2022، متبوعاً بتوقعات مواصلة رفع سعر الفائدة خلال العام الحالي، تأثيراً إيجابياً على صافي هامش فائدة البنوك الخليجية. إلا أن تأثير ارتفاع أسعار الفائدة يظهر متأخراً بنحو ثلاث إلى أربع فترات ربع سنوية. بالإضافة إلى ذلك، فإن مدى تكرار ارتفاع أسعار الفائدة من قبل البنوك المركزية في دول مجلس التعاون الخليجي مقابل رفع مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي لسعر الفائدة يؤثر أيضاً على مسار صافي هامش الفائدة للبنوك الخليجية. وعلى الرغم من قيام بعض البنوك المركزية في دول مجلس التعاون الخليجي بتطبيق زيادة هامشية لأسعار الفائدة أو زيادة المعدلات بوتيرة تدريجية، إلا أنه من المتوقع أن يكون التأثير العام لرفع سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية إيجابياً بالنسبة لبنوك دول مجلس التعاون الخليجي.

أداء السنة المالية 2022...

تجاوزت ربحية القطاع المصرفي الخليجي مستويات ما قبل الوباء ووصلت إلى مستوى قياسي آخر خلال العام 2022. وزادت الأرباح الإجمالية خلال العام 2022 بنسبة 27.1 في المائة لتصل إلى 44.8 مليار دولار أمريكي. هذا وكانت الزيادة على أساس سنوي في العام 2022 واسعة النطاق في جميع دول مجلس التعاون الخليجي، حيث شهدت البنوك المدرجة في الإمارات أكبر زيادة مطلقة قدرها 4.1 مليار دولار أمريكي بالإضافة إلى أكبر زيادة بنسبة 37.8 في المائة لتصل إلى 15.0 مليار دولار أمريكي خلال العام. وجاءت البنوك السعودية المدرجة في المرتبة الثانية بزيادة قدرها 3.7 مليار دولار أمريكي أو ما نسبته 28.3 في المائة لتصل إلى 16.7 مليار دولار أمريكي، وهي الأعلى في دول مجلس التعاون الخليجي.

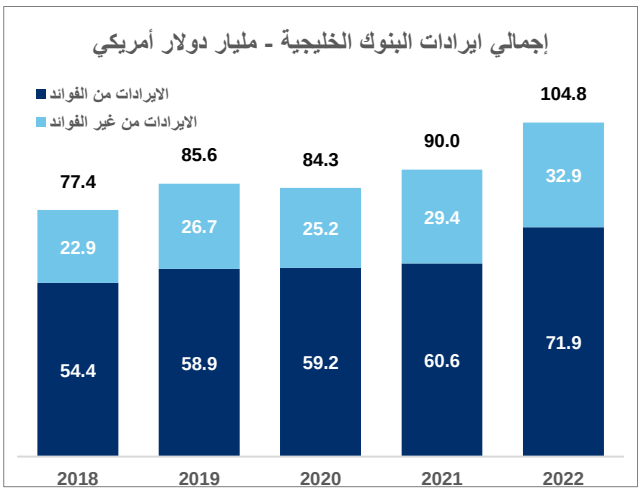

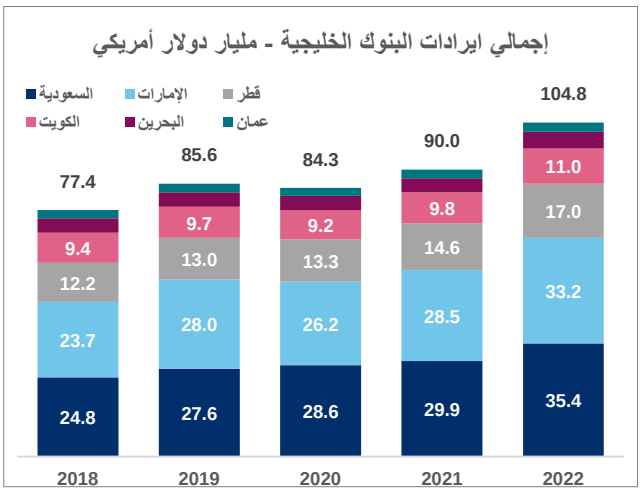

المصدر: رويترز وبحوث كامكو إنفست

كان النمو في الأرباح خلال العام مدفوعاً بزيادة في إجمالي إيرادات البنوك بالإضافة إلى انخفاض مخصصات خسائر القروض. فقد ارتفع إجمالي إيرادات البنوك بنسبة 16.4 في المائة لتصل إلى 104.8 مليار دولار أمريكي خلال العام 2022، وهي أعلى نسبة على الإطلاق مدفوعة بشكل أساسي بزيادة صافي دخل الفوائد وكذلك الدخل من غير الفوائد. وكان نمو الإيرادات واسع النطاق في جميع دول مجلس التعاون الخليجي حيث شهدت جميع الدول نموًا مضاعفًا. فقد سجلت البنوك السعودية المدرجة أكبر زيادة في الإيرادات بنمو بلغ نسبة 18.4 في المائة أو 5.5 مليار دولار أمريكي لتصل إلى 35.4 مليار دولار أمريكي، وهي الأعلى في دول مجلس التعاون الخليجي. فيما سجلت البنوك المدرجة في الإمارات نمواً أقل قليلاً بنسبة 16.3 في المائة ليصل إجمالي الأرباح السنوية الى 33.2 مليار دولار أمريكي. هذا وقد ارتفع صافي دخل الفوائد السنوي بنسبة 18.7 في المائة خلال العام 2022 ليصل إلى 71.9 مليار دولار أمريكي مدعومًا بنمو ثنائي الرقم في جميع الأسواق تقريبًا باستثناء البنوك البحرينية التي سجلت نموًا أقل قليلاً بنسبة 9.3 في المائة. في حين شهد الدخل من غير الفوائد نمواً أقل بنسبة 11.7 في المائة ليصل إلى 32.9 مليار دولار أمريكي، مدعوماً مرة أخرى بالنمو الجيد في جميع الأسواق في دول مجلس التعاون الخليجي.

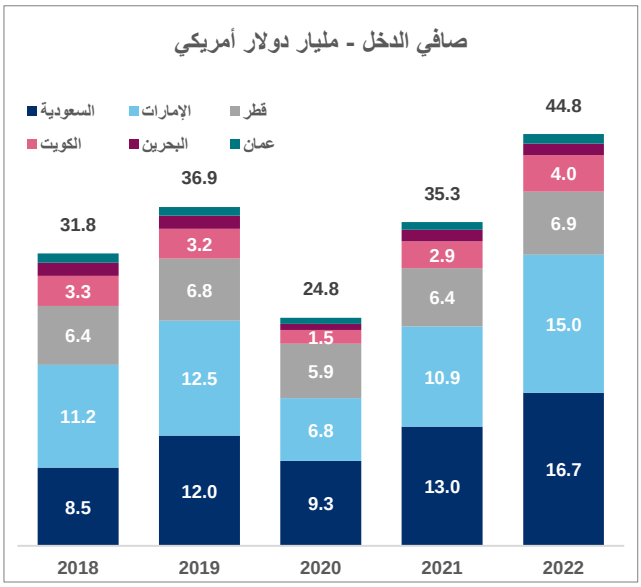

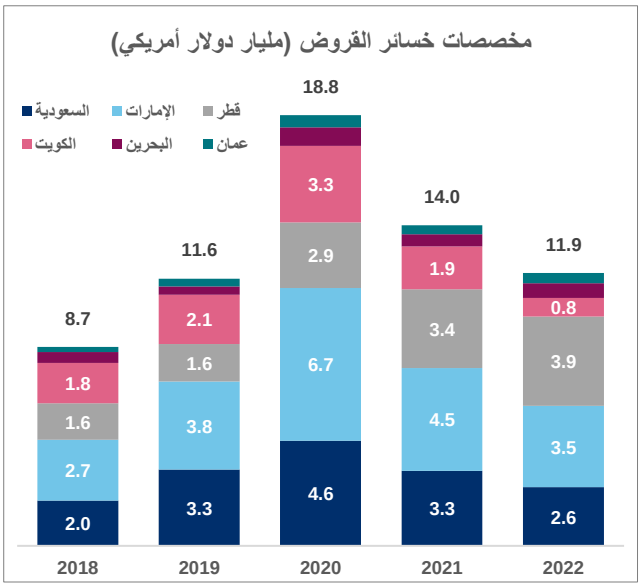

المصدر: رويترز وبحوث كامكو إنفست

شهدت مخصصات خسائر القروض التي أبلغت عنها بنوك دول مجلس التعاون الخليجي انخفاضًا خلال العام 2022 لتصل إلى 11.9 مليار دولار أمريكي مقابل 14.0 مليار دولار أمريكي في العام 2021. في حين بقيت مخصصات خسائر القروض مرتفعة مقارنة بمستويات ما قبل الوباء بمتوسط بلغ 8.8 مليار دولار أمريكي على مدى السنوات العشر ما قبل الوباء (2010-2019). فقد كان الانخفاض في مخصصات خسائر القروض خلال العام 2022 في جميع دول مجلس التعاون الخليجي باستثناء قطر والبحرين وسلطنة عمان التي سجلت زيادة تراوحت بين 13.0 في المائة و18 في المائة خلال العام 2022. كما أعلنت البنوك القطرية عن أكبر المخصصات خلال العام عند 3.9 مليار دولار أمريكي تليها الإمارات والسعودية بمخصصات تبلغ 3.5 مليار دولار أمريكي و2.6 مليار دولار أمريكي، على التوالي.

المسؤولية والافصاح عن المعلومات الهامة

إنّ "كامكو إنفست" *هي شركة مرخّصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").*

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبرُ مضمونُ هذا التقرير، بأيّ شكلٍ من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونيّاً أو ضريبيّاً أو من أيّ نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قراراتٍ استثماريّة. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثماريّة والوضع الماليّ والاحتياجات الخاصّة لفردٍ معيّن. وبناءً على ما تقدَّم، وقبلَ أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند ، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويقرّروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم واهدافهم الماليّة الخاصّة. يخضعُ محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنعُ نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أيّ اختصاص قضائيّ آخر لأيّ شخص آخر أو إدراجهم بأيّ شكلٍ من الأشكال في أيّ مستندٍ آخر أو مادّة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطيّة المسبقة.

قد يبرزُ في بعض الأحوال والظروف، تباينٌ عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنيّة بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديثَ دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكسُ أيّ تغييراتٍ جوهريّة قد تؤثر في توقعات المحلّل بشأن الشركة. من الممكن لتقلّباتِ سعر السهم أن تتسبّبَ في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمنيّ وفقَ هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحلّلين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلاّ أنّه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

ترفضُ كامكو إنفست صراحة كلّ بندٍ أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤوليّة أو يتعارضُ مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستندُ المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامّة الأخرى التي نعتقد بأنّها موثوقة. إنّنا لا نعلنُ أو نضمنُ بأنّ هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامّة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزَمُ كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أيّ مستلم في حال طاولَ تغييرٌ ما أيّ رأي أو توقع أو تقدير مبيّن فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلاميّة بحتة لا تمتّ بصلة لأيّ غرض استثماري او تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أيّ التزام قانونيّ و/أو اتفاقيّة ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أيّ التزام بتحديث معلوماتٍ مماثلة. إنّكم تحملون مسؤوليّة إجراء أبحاثكم الخاصّة وتحليل المعلومات المتضمّنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق الماليّة موضوع التقرير أو أيّ مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضعَ بيانات/معلومات محدّدة للبنود والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكّلُ كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسّر أيّ عبارة واردة في هذا التقرير على أنّه طلبٌ أو عرضٌ أو توصية بشراء أو التصرّف في أيّ استثمار أو بالالتزام بأيّ معاملةٍ أو بتقديم أيّ نصيحةٍ أو خدمةٍ استثماريّة. أن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق الماليّة. لا ينبغي على الآخرين ممّن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه. يتوجّب على كلّ كيان أو فرد يصبحُ بحوزته هذا التقرير أن يطّلعَ على مضمونه ويحترم التقييدات الواردة فيه وأن يمتنعَ عن التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه حيث يُعدّ من غير القانونيّ تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيّد بأيّ ترخيص أو تسجيل أو متطلّبات قانونيّة.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك."عامة" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تندرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامة". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلاليّة بحتة ولا تهدفُ بالتالي إلى توقع النتائج الفعليّة بحيث قد تختلف بشكلٍ ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبيّنة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تتدنّى، وقد تشهدُ قيمة الاستثمار كما الايرادات المحقق منه تقلّباتٍ من يوم لآخر بنتيجة التغييرات التي تطاولُ الأسواق الاقتصاديّة ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغييرات الممكن وغير الممكن توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار التأخير وأسعار الدفع المسبق والظروف السياسيّة أو الماليّة، إلخ...).

لا يدلّ الأداء الماضي على النتائج المستقبليّة. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاصّ) غير دقيقة بالأساس وتخضعُ للرأي والتقدير. إنّها عبارة عن آراء وليست حقائق تستندُ إلى توقعاتٍ وتقديرات راهنة وتعوّل على الاعتقادات والفرضيّات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعليّة اختلافاً جوهريّاً عن المحصّلات والعوائد المصرّح عنها أو المتوقعة وليس هناك أيّ ضماناتٍ للأداء المستقبليّ. تنشأ عن صفقاتٍ معيّنة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامّة لا تناسبُ بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزمُ هذا التقرير على رصدَ أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفيّة استثماريّة كاملة وقد يتّخذ مدراءُ ومسؤولين وموظفين فيها، مواقف تتعارضُ مع الآراء المبيّنة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصّين في كامكو إنفست تزويدَ عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفويّة أو خطيّة حول السوق أو باستراتيجيّات للتداول تعكسُ آراء متعارضة مع الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ولمكاتب التداول خاصّتنا ولأعمالنا الاستثماريّة اتخاذ قراراتٍ استثماريّة لا تتناغمُ والتوصيات أو الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقاتٍ على مستوى خدمات الاستثمار المصرفيّة أو علاقات عمل أخرى تحصلُ في مقابلها على تعويضٍ من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتمّ مراجعة الحقائق والآراء المبيّنة في هذا التقرير من قبل المختصّين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفيّة الاستثماريّة، ويمكن ألاّ تجسّدَ معلومات يكون هؤلاء المختصّين على علم بها. يمتلكُ بنك الخليج المتحد- البحرين غالبيّة أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكيّة أو أن تشهدَ على تضارب مصالح.

اخلاء المسؤوليّة القانونيّة و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلاناتٍ أو ضماناتٍ صريحة أو ضمنيّة. وإنّنا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحةً مسؤوليّتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنيّة، أيّاً كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كلّ ضمانةٍ تتعلّق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معيّن و/أو كلّ ضمانة تتعلّق بعدم المخالفة. لا تقبلُ كامكو إنفست تحمّلَ أيّ مسؤوليّة قانونيّة في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير ، وأيّ إغفالٍ عن أيّ أضرار أو خسائر أيّاً كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضيّة، خاصّة أو تبعيّة، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكّن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأيّ خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطّل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستثني واجباتنا أو مسؤوليّاتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والملزمة.

شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامة)
برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق
ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت
هاتف : 6600 2233 (965)+ فاكس: 2249 2395 (965)+
البريد الالكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com
الصفحة الالكترونية : www.kamcoinvest.com